## أكثر من نصف البريطانيين سيصوتون للبقاء في الاتحاد الأوروبي

لندن ـ رويترز: أفاد استطلاع للرأي أمس بأن أكثر من نصف البريطانيين سيصوتون للبقاء في الاتحاد الأوروبي إذا أجري استفتاء مقرر بشأن عضوية بريطانيا في الاتحاد غدا. ووعد رئيس الوزراء ديفيد كاميرون الذي أعيد انتخابه بأغلبية مفاجئة الشهر الماضي بإعادة التفاوض بشأن علاقات الاتحاد الأوروبي مع بريطانيا قبل إجراء الاستفتاء في أواخر 2017. وأظهر الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة كومريس لصحيفة ديلي ميل ـ وهو أول استطلاع تجريه المؤسسة منذ فوز كاميرون في الانتخابات ـ أن 58٪ من 500 شخص شملهم الاستطلاع قالوا لدى سؤالهم كيف سيصوتون إنهم سيدعمون البقاء في الاتحاد الأوروبي. وذكرت المؤسسة أن 31٪ من الذين شملهم الاستطلاع قالوا انهم سيختارون الانسحاب، بينما قال 11٪ إنهم لم يحسموا أمرهم.

### ديار بكر تحتفل بدخول حزب الشعوب الديموقراطي الكردي إلى البرلمان لأول مرة

# أردوغان يدعو للحفاظ على الاستقرار.. و«العدالة» يسعى لتشكيل ائتلاف

أنصار حزب الشعوب الديموقراطي الكردي يرفعون صورة زعيمهم عبد الله اوجلان خلال الاحتفال بدخولهم البرلمان في ديار بكر أمس (رويترز)

أنقرة ـ وكالات: انقشع غبار المعركة الانتخابية الاشرس في تاريخ تركيا، وبدأت التحضيرات لمعركة تشكيل الحكومة الجديدة ومعها رسم السياسة التركية المقبلة. وفور اعلان النتائج النهائية شبه الرسمية، بدأ حزب العدالة والتنمية الرابح ـ الخاسر في هذه الانتخابات البرلمانية مراجعة استراتيجيته المقبلة غداة خسارته الغالبية المطلقة في البرلمان للمرة الاولى منذ 13 عاما، فيما يشكل نكسة كبرى لطموحات الرئيس رجب طيب اردوغان.

واتفقت المعارضة وصحفها المعادية لأردوغان أمس على ان البلاد تواجه فترة من الغموض السياسي لأسابيع، مع احتمال كبير لتنظيم انتخابات مبكرة وهو ما ذهبت اليه الأوساط الموالية للحكومة.

وقد عقدت الحكومة التركية اجتماعا طارئا أمس، وقال نعمان كورتولموش نائب رئيس الوزراء التركي للصحافيين بعد الاجتماع إن الخيار الأول لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا هو محاولة تشكيل حكومة ائتلافية لكن احتمال إجراء انتخابات مبكرة مطروح إذا فشل في تنفيذ ذلك.

وقال كورتولموش «أعتقد أن الرئيس سوف يكلف زعيم حزب العدالة والتنمية الذي جاء في المرتبة الاولى بتشكيل الحكومة في إطار العرف الديموقراطي. وأعتقد أن رئيس حكومتنا سيكون قادرا على تشكيل حكومة خلال الوقت المحدد وسوف يقنع الجميع».

وبموجب الدستور سيكون أمام الحزب 45 يوما لتشكيل الحكومة. إذا فشل سيكون للرئيس الحق في الدعوة إلى انتخابات مبكرة.

وشكلت نسبة المشاركة غير المسبوقة في تاريخ الحياة البرلمانية التركية التي بلغت 86,63٪، دليلا إضافيا على ضراوة المعركة، فقد حقق حزب العدالة والتنمية الحاكم نسبة 40,86٪ وتمكن من ايصال 258 نائبا لكن هذا العدد اقل بكثير من 367 الاغلبية المطلقة التي تمكنه من تشكيل حكومة بمفرده.

وسجل حزب جمال اتاتورك مؤسس تركيا العلمانية «الشعب الجمهوري» تراجعا طفيفا وحصل على 24,96٪ من الاصوات واصبح يمتلك 132 نائبا.

بينما حقق حزب الحركة القومية 16,29٪ بحصوله على 80 نائبا.

أما مفاجأة هذه الانتخابات بلا منازع فقد كان حزب الشعوب الديموقراطي ذو الغالبية الكردية الذي تمكن لأول مرة من دخول البرلمان. واستطاع تجاوز نسبة الـ 10٪ اللازمة. ونال 13,12٪ من الاصوات وتمكن من ادخال 80 نائبا الى البرلمان لأول مرة في تاريخ تركيا، من إجمالي عدد نواب البرلمان 550 نائبا.

وفي أول تعليق له على هذه النتائج التي وضعت حدا لطموحاته بتحويل نظام الحكم من برلماني الى رئاسي، دعا الرئيس التركي الاسلامي المحافظ رجب طيب اردوغان الاحزاب السياسية في بلاده الى التصرف «بمسؤولية» للحفاظ على «استقرار».

وصرح اردوغان في بيان «في العملية الجديدة هذه، من المهم جدا ان تتصرف الاحزاب السياسية كافة بالحساسية الضرورية، وتتحلى بالمسؤولية لحماية مناخ الاستقرار والثقة الى جانب مكتسباتنا الديموقراطية».

أما نائب رئيس الوزراء التركي بولنت ارينج فقد تحدى أحزاب المعارضة الثلاثة التي انضمت الى حزبه تحت قبة البرلمان، ان تحاول تشكيل حكومة ائتلافية قائلا ان حزب العدالة والتنمية الحاكم مستعد لملء الفراغ اذا فشلت في تشكيل حكومة.

وقال: «اذا كان هناك ائتلاف فعلى حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية وحزب الشعوب الديموقراطي ان تشكله. دعوهم يحاولون أولا وحزب العدالة والتنمية مستعد للقيام بدوره اذا فشلوا في ذلك.»

بدوره، صرح رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو الذي يعتقد ان يكون الضحية الابرز لهذه النتائج، بأن حزبه سيعيد تقييم الأمور، ودعا الأحزاب التركية إلى صياغة دستور مدني جديد لتركيا. ونقلت وكالة أنباء «الأناضول» عنه القول الليلة قبل الماضية عقب ظهور النتائج الأولية للانتخابات: «حزب العدالة والتنمية هو المنتصر الأول في الانتخابات.. ولا يجوز لأي أحد أن يحول هزائمه لانتصارات، وعلى الجميع أن يحاسب نفسه».

وقال موجها حديثه للأحزاب التركية الأخرى: «على الجميع أن يعيد تقييم الأمور، وأدعو الأحزاب التركية مجددا، إلى صياغة دستور مدني جديد لتركيا، من أجل مستقبلها ولتحقيق السلام والاستقرار لها».

على المقلب الآخر، احتفل الاكراد في معقلهم بدياربكر جنوب شرق تركيا، بدخول 80 من مرشحي حزب الشعوب الديموقراطي البرلمان. ونزل أنصاره الى الشارع حيث رقصوا مطلقين الزغاريد ومرددين شعار حملة الحزب «نحن حزب الشعب الديموقراطي، نحن البرلمان». وأطلقت بعض العيارات النارية في الجو.

وعنونت صحيفة «حرييت»، «ثلاثة احتمالات» مشيرة الى امكانية تشكيل حكومة ائتلافية أو حكومة اقلية من حزب العدالة والتنمية او تنظيم انتخابات مبكرة.

من جهتها، عنونت صحيفة «ميلييت»، «عهد جديد» فيما عنونت سوزجو المناهضة لاردوغان بشدة «الانهيار» قائلة ان «الناخبين رفعوا البطاقة الحمراء بوجه اردوغان».

**تحليل إخباري**

## تركيا أمام وضع جديد.. أكثر من تغيير وأقل من انقلاب: حكومة ائتلافية أو انتخابات مبكرة

بيروت ـ خاص: انتهت الانتخابات التركية «المصيرية والمثيرة» الى إحداث تغيير في المشهد السياسي وفي ميزان القوى الداخلي ستكون له انعكاسات هادئة وعميقة داخل تركيا ومستقبل نظامها السياسي ومسار القضية الكردية، وأيضا على صعيد السياسات والخطط الخارجية لاسيما في دول الإقليم والجوار.

وحصل حزب العدالة والتنمية على نسبة 41٪ من الأصوات أي على 259 مقعدا من أصل 550 مقعدا. ولكن المفاجأة أن ما حصل عليه حزب الرئيس رجب طيب أردوغان لم يلامس أيضا عتبة النصف زائد واحد وهي 276 مقعدا. وهذه النتيجة التي تبقي حزب أردوغان في الطليعة ولكن تخرجه خاسرا ومثخنا بالجراح.

أما المفاجأة الكبرى ، فكانت تخطي حزب الشعوب الديموقراطية الكردي، عتبة الـ 10٪ الضرورية لدخول البرلمان ووصل الـ 12,8٪ متجاوزا كل التوقعات ليحصل على 78 مقعدا. ويدخل الأكراد للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية التركية الى البرلمان كحزب سياسي مستقل بعدما وصلوا سابقا وبأعداد صغيرة (بين 20 و30 نائبا) كمرشحين مستقلين. انتصار الأكراد بصعودهم الى ما فوق الـ 10٪ كان هو النتيجة المدوية للانتخابات التركية. والذي تسبب في خسارة العدالة والتنمية ونزوله الى ما تحت الأكثرية المطلقة. فالأكراد أخذوا قرارا جريئا ومجازفا عندما قرروا خوض الانتخابات كحزب لأن هذا القرار كان يعني في ظل النظام الانتخابي التركي (نظام نسبي يحصل فيه كل حزب على مقاعد بنسبة أصوات المقترعين، ولكن أي حزب لا يحق له دخول البرلمان إذا لم يحصل على نسبة 10٪ من أصوات الناخبين على الأقل)، إما تحقيق الاختراق الصعب والإنجاز التاريخي بدخول البرلمان، وإما خسارة كل شيء و«سطو» حزب أردوغان على مقاعد الأكراد.

ربح الأكراد الرهان وأظهرت النتائج أنه يسيطر على ولايات جنوب شرق تركيا (14 ولاية) غالبية سكانها من الأكراد، وأنه حصل على نسب لا بأس بها في مدن كبرى مثل اسطنبول وإزمير وأنطاليا وأضنة ومرسين.

وفي الواقع فإن عوامل عدة لعبت في مصلحة الحزب الكردي وأبرزها أن نسبة من الناخبين الأكراد المتدينين ممن كانوا يصوتون لأردوغان لم تصوت له هذه المرة. ولعل تخوف البعض من ترسيخ الاستبداد الحالي في حال تحويل النظام الى رئاسي دفع بالعديد من القوى والناخبين الى التصويت للحزب الكردي ليس حبا فيه بل لتمكينه من تجاوز الـ 10٪ لمنع حصول حزب العدالة والتنمية على أكثرية تمكنه من تعديل الدستور.

كذلك، فقد تقدم حزب «الحركة القومية» الذي يعد محدودا من الناحية العددية (نسبة 3٪) ولكنه معبر وله مغزى من الناحية السياسية، ذلك أن نسبة من الناخبين الذين يصوتون لـ «حزب العدالة والتنمية»، ويقدرها البعض بثمانية في المائة (أي ما يقارب المليون صوت) أصيبت بصدمة جراء طريقة تعاطي أردوغان وحكومة أحمد داود أوغلو مع قضايا الفساد والتغطية عليها، وقررت التصويت لـ «حزب الحركة القومية».

علاوة على ذلك، فإن تصفية أردوغان لكل شركائه في حزب العدالة والتنمية وخارجه، من فتح لله غولين الى عبدالله غول، وكل القيادات التي رافقته على امتداد السنوات الـ 12 الماضية، قد دفعت ببعض القواعد الى تغيير وجهة تصويتها بعدما انحرف الرئيس التركي بالحزب من كونه حزبا للحالة الإسلامية الى حزب الفرد المطلق.

ما حدث في تركيا، وهو أكثر من تغيير في المشهد السياسي وأقل من انقلاب سياسي، يعني بالدرجة الأولى واقع تركيا ومستقبلها السياسي لأن الانتخابات أعلنت:

● توقف مسيرة أردوغان التصاعدية، وأنه بدأ عده التنازلي بعدما وصل الى الذروة والى رئاسة الجمهورية وحقق أفضل ما لديه وأقصى ما يمكنه.

● نهاية مرحلة تفرد حزب العدالة والتنمية وسيطرته المطلقة على الحكم.

● العودة الى «الحكومة الائتلافية» مع رئيس جديد للحكومة، وحيث من المتوقع أن يكون أحمد داود أغلو أولى ضحايا الانتخابات وأن يدفع ثمن خسارة حزبه.

● فشل مشروع تعديل الدستور والتحول الى النظام الرئاسي.

● تغيير في مسار القضية الكردية ووتيرة المفاوضات، وهذا التغيير لا يمكن تحديد وجهته. فيمكن أن يكون إيجابيا في اتجاه الاعتراف بحقوق الأكراد ومطالبهم بعدما فرضوا اعترافا سياسيا بوجودهم وحصتهم في البرلمان ودورهم المؤثر في ترجيح الكفة، وبعدما أصبحوا جزءا من الحياة السياسية التركية ورأوا أن النضال السياسي غير المسلح يوصل الى نتائج، كما يمكن أن يكون سلبيا جراء الضعف اللاحق بأردوغان وحزبه ما سيجعله أقل قدرة على تقديم تنازلات، هذا إذا كان راغبا في تقديمها.

ولكن هذه الانتخابات تعنى المنطقة العربية أيضا بنتائجها، لأن التغييرات الداخلية ستنجم عنها تغييرات خارجية، إذ سيكون من الصعب على حزب العدالة والتنمية مع حكومة ائتلافية الاستمرار في سياساته الخارجية الحالية، وخصوصا في ملف الأزمة السورية وفي ملف العلاقة مع مصر وفي مشروع زعامة العالم الإسلامي «السني» المتنازع عليه مع السعودية، والذي كان حزب العدالة والتنمية توغل فيه من «باب العالم العربي».

### الكرملين لا يرى جديداً في التوجه الصارم للمجموعة مع موسكو

## مجموعة السبع موحدة في وجه الإرهاب وحازمة إزاء روسيا

عواصم ـ وكالات: أكد قادة مجموعة السبع الذين اختتموا قمتهم في ألمانيا أمس، على وحدتهم في وجه الإرهاب والأزمات الدولية في ختام قمة غابت عنها روسيا التي أقصيت على خلفية تدخلها في النزاع في أوكرانيا. لكن موسكو اعتبرت أنه لا يوجد جديد في هذا التوجه الصارم الذي تبناه قادة المجموعة ولفتت إلى وجود اختلافات بين الدول الأعضاء في المجموعة.

وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف للصحافيين: «نعم.. لفتت انتباهنا القرارات الأخيرة بشأن العقوبات. هذه ليست أطروحات جديدة».

وأضاف: «ولفت انتباهنا أيضا حقيقة إلى ان هناك اختلافات دقيقة في التوجهات بين المشاركين في هذا الاجتماع، البعض تحدث عن الحاجة للحوار مع روسيا واستحالة حل المشكلات الخطيرة دون حوار لذلك نحن مستمرون في المراقبة عن كثب».

بدوره اتهم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، حكومة كييف بتصعيد التوتر في شرق أوكرانيا من أجل دفع الغرب لفرض مزيد من العقوبات ضد موسكو.

ونقل التلفزيون الروسي عن لافروف القول خلال مؤتمر صحافي مشترك مع وزير خارجية بيلاروسيا فلاديمير ماكيي إن «القوات الحكومية الأوكرانية عمدت للتصعيد في شرق البلاد بالتزامن مع انعقاد مؤتمر قمة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (جي 7) في ألمانيا».

هذا، وقد أعربت مجموعة السبع في بيانها الختامي «عن قلقنا من الاشتداد الاخير للمعارك على خط التماس. نكرر دعوتنا جميع الاطراف الى الاحترام التام لوقف اطلاق النار والى سحب الاسلحة الثقيلة».

وحرصت البلدان السبعة على ابداء حزمها ووحدتها حيال روسيا التي استبعدت من هذه الاجتماعات منذ ضمت شبه جزيرة القرم في مارس 2014.

واضاف البيان «نذكر بأن مدة العقوبات ترتبط ارتباطا صريحا بالتطبيق الكامل لاتفاقات كينسك وباحترام روسيا لسيادة اوكرانيا. ويمكن رفع هذه العقوبات لدى احترام روسيا التزاماتها».

لكن البيان اضاف «نحن مستعدون ايضا لتشديد التدابير لزيادة الاعباء على روسيا اذا ما جعلت تصرفاتها ذلك ضروريا».

وطلبت بلدان مجموعة السبع من روسيا «التوقف عن تقديم اي دعم عبر الحدود الى القوات الانفصالية»، و«ممارسة نفوذها الكبير الذي تتمتع به لدى الانفصاليين لحملهم على احترام تعهدات مينسك بالكامل».

من جهته، قال الرئيس الفرنسي فرانسوا أولوند إن الاتحاد الأوروبي سيمدد على الأرجح العقوبات التي يفرضها على روسيا بسبب النزاع في أوكرانيا لتسري حتى نهاية العام الحالي.

وقال في مؤتمر صحافي بعد الاجتماع «من المرجح أن يكون هذا هو المقترح الذي ستقدمه السلطات الأوروبية» في القمة الاوروبية المقبلة.

وتحدثت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في مؤتمر صحافي آخر فقالت إن مجموعة الدول الصناعية السبع على استعداد لتغليظ العقوبات.

وقالت ميركل إن القادة يريدون من روسيا وأوكرانيا الالتزام بوقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في مينسك عاصمة روسيا البيضاء في 12 فبراير والذي أدى بدرجة كبيرة الى وقف القتال في شرق أوكرانيا بين انفصاليين تدعمهم روسيا وقوات الحكومة الأوكرانية.

وكان الرئيس الأميركي باراك اوباما والمستشارة الألمانية اتفقا في اليوم الأول من القمة على بقاء العقوبات حتى «تحترم روسيا سيادة اوكرانيا».

وشدد البيت الأبيض على أن واشنطن وبرلين «متفقتان على أن مدة العقوبات يجب أن تكون مرتبطة بوضوح بتطبيق روسيا الكامل لاتفاقات مينسك» الموقعة في فبراير برعاية ميركل والرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند.

وطغى النزاع في أوكرانيا وتعثر المفاوضات بين اليونان ودائنيها الدوليين من اجل تجنيب أثينا التعثر في سداد مستحقاتها على جدول أعمال اليوم الأول من القمة الأحد.

وعادت الأزمة اليونانية إلى طاولة المفاوضات أمس مع انضمام مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد إلى القمة.

وقبيل اللقاء بين الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند واوباما، دعت فرنسا الولايات المتحدة إلى استخدام نفوذها من اجل تليين موقف صندوق النقد إزاء اليونان.

## الأمم المتحدة: الاتفاق المبدأي يكشف أي بعد عسكري لبرنامج إيران النووي

ڤيينا ـ رويترز: أعلن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو أمس أن أي أبعاد عسكرية محتملة لبرنامج إيران النووي يمكن ان تتضح اذا تم تطبيق الاتفاق المبدأي الذي أبرم في ابريل بين طهران والقوى العالمية الست بالتفصيل. وقال أمانو وفقا لنص كلمته «أنا واثق من أن توضيح المسائل ذات الأبعاد العسكرية المحتملة ممكن خلال إطار زمني معقول اذا طبقت ايران الإجراءات الواردة في إعلان لوزان» في إشارة الى الاتفاق المبدأي بين طهران والقوى، الذي تم التوصل اليه في سويسرا في ابريل. وبحسب الاتفاق يتعين على طهران ان تنفذ ما يسمى بالبروتوكول الاضافي الذي يعطي الوكالة الدولية للطاقة الذرية حق القيام بعمليات تفتيش أدق في منشآت ايران. وتبعث ايران برسائل متضاربة بشأن نوع التفتيش وقواعد الدخول الى مواقع عسكرية مهمة. وقال امانو «تطبيق ايران للبروتوكول الاضافي سيزيد بشكل ملموس قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقديم تأكيد له مصداقية لعدم وجود أي مواد أو أنشطة نووية غير معلنة» في ايران. وعبر ديبلوماسيون عن خشيتهم من انه فور تخفيف العقوبات على ايران مقابل الحد من برنامجها النووي لن تكون طهران راغبة في ان تكشف للوكالة عن كل التفاصيل الخاصة بأنشطتها السابقة. وتماطل ايران في تحقيق تجريه الوكالة الدولية التابعة للامم المتحدة في برنامجها النووي. ولم تحدد الوكالة مهلة للانتهاء من تقييمها النهائي لكنها قالت ان هذه العملية لن تستمر الى اجل غير مسمى. ويجري تحقيق الوكالة بالتوازي مع محادثات سياسية بين ايران والقوى العالمية الست تهدف الى إبرام اتفاق نهائي بحلول نهاية هذا الشهر.

## محادثات «حاسمة» حول الأزمة الليبية في المغرب

عواصم ـ أ.ف.پ: بدأ طرفا النزاع في ليبيا أمس في المغرب جولة محادثات جديدة اعتبرتها الامم المتحدة «حاسمة» على امل التوصل الى اتفاق لتشكيل حكومة وحدة قبل بدء شهر رمضان في منتصف يونيو. وفي البلاد حاليا حكومتان وبرلمانان متنازعان: الاولى في طرابلس وتخضع لسيطرة ائتلاف فجر ليبيا الذي يضم عددا من المجموعات المسلحة ومن بينها اسلاميون، والثانية في طبرق بشرق البلاد وهي معترف بها دوليا. وتسعى الامم المتحدة منذ اشهر للتوصل الى تسوية تجيز تشكيل حكومة وحدة وطنية. وبات هدف مبعوثها الخاص برناردينو ليون التوصل الى اتفاق قبل بدء شهر رمضان في 17 يونيو تقريبا. وعرضت مسودة اتفاق جديد على المفاوضين في منتجع الصخيرات الساحلي في المغرب قرب الرباط، بعد ان فشلت المسودات الثلاث السابقة في اقناعهم. وكانت الامم المتحدة اكدت الجمعة ان المحادثات وصلت الى «مرحلة محورية» ودعت «جميع الاطراف الى تحمل مسؤولياتهم امام التاريخ» مذكرة «بعدم وجود اي حل عسكري». وفي موازاة المفاوضات في المغرب يعقد ممثلو مختلف فصائل النزاع الليبي محادثات دورية في الجزائر.

وانعقد لقاء اخير يومي الاربعاء والخميس في العاصمة الجزائرية شارك فيه 27 مسؤولا ليبيا اضافة الى ليون. ودعا المشاركون في ختام الجولة الثالثة من الحوار الليبي في الجزائر، طرفي النزاع الى «تقديم تنازلات للتوصل الى اتفاق سياسي شامل ومتوازن وتوافقي والى تشكيل حكومة وحدة وطنية سريعا». واوضحوا في بيانهم الختامي الذي حصلت فرانس برس على نسخة منه «هذه الحكومة يجب ان تتولى مهامها سريعا لتتمكن من مواجهة التحديات الكثيرة التي تواجهها ليبيا في المجالات الامنية والاقتصادية والسياسية».